

قناعتنا بالاشتراكية العلمية راسخة لن تترسخ !

دروس من انهيار المعسكر الشرقي لتعميق وصقل الفكر الاشتراكي العلمي

وقد نعترف - بروح رياضية - أن الرأسمالية العالمية قد ربحت معركة على واجهة معينة من الصراع - واجهة الثورة المضادة بالتحديد واستغلالها للتناقضات الداخلية الكامنة في الأنظمة المذكورة لتأجيجها وتفجيرها - لكننا لن نستسلم ولن ننساق مع من يدعي أن الرأسمالية ربحت الحرب كلها : الحرب الايديولوجية - السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية التي تتواجه فيها قوى الرأسمال والاستغلال في خندق، وقوى التحرر والاشتراكية في الخندق المقابل لأن هذه الحرب لازالت مستمرة عالميا : أولا لأن لها تاريخها الطويل المعقد الذي أفرد واقعها الراهن؛ فالحقيقة لأنها تشمل اليوم واجهات ومواضيع متعددة وتظهر في صورة معارك مركبة معقدة : النضال التحرري لإنهاء التبعية، النضال الديمقراطي من أجل حقوق الإنسان، النضال الاقتصادي - الاجتماعي المباشر، النضال من أجل السلام ووقف الاعتمادات على الشعوب، النضال ضد الانحلال الخلقي والقيم الرأسمالية البالية والمتفسخة، الصراع الفكري - الحضاري بصفة عامة... فالحظ، وبالتالي، فإن كسب معركة أو جولة لا يعني بأي حال من الأحوال كسب الحرب كلها بصفة نهائية...

وعندما تطرح أن الخسارات التي أصابت المعسكر الاشتراكي مؤخرًا زادت - مثلًا - مثل كل الاشتراكيين الحقيقيين - قناعة وعنادًا في مواجهتنا التاريخية للايديولوجية البورجوازية الفاسدة، كما زادت ترسيخًا وتعميقًا في قناعتنا بالاشتراكية العلمية، فلأننا وكل بساطة نستحضر باستمرار الأسس المتينة التي أنبتت عليها النظرية العلمية الخلاقة كحصيله وترويج للعطامات الفكرية والعلمية لنضال الشغيلة عبر العالم. وأول ما يؤسس لهذه النظرية هي الجدلية التي تتبذ وتعارض من أساسها الدغمائية والجمود العقائدي فيما تتواجه المركزية الديمقراطية - بمفهومها الأصيل - مع البيروقراطية بمختلف أشكالها داخل الدولة وخارجها، كما تتبذ الشطط واستغلال النفوذ، والزعامة والتشخيص، فيما تتعارض العدالة الاجتماعية والملكية الجماعية للنتاج مع

الاستغلال واحتكار فائض القيمة إن بشكل مباشر من خلال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أو عبر ميكانيزمات التوزيع المحتكرة من طرف موظفي الدولة... وعندما تسقط سلطة الحزب والدولة في أصناف هذه الانحرافات، فإنها تعمل في النهاية على ضرب أسس الاشتراكية نفسها، وبالتالي أسس التحول والبناء الاشتراكي المنشود.

غير أن تشبثنا بالأسس الصحيحة للاشتراكية العلمية ليس معناه إطلاقًا السقوط في نوع من "الأصولية" أو "السلفية" والبحث عن حلول جاهزة من خلال "العودة إلى المنبع"، بل على العكس من هذا، فإن المطروح بالنسبة إلينا هو التسليح بالمنهج الجدلي والتحليل النقدي الموضوعي لاستنتاج الدروس من تجارب الشعوب في نضالها العام والشامل ضد استغلال الإنسان للإنسان، ودمج تلك الدروس ضمن أيديولوجيتنا ونظريتنا الثورية بغية اغنائها وتطويرها وتحسينها...

وفي هذا الإطار، فإن الدروس التي تفرزها التحولات الجارية في بلدان شرق أوروبا، والاستنتاجات الأولية التي تتجلى منها، قد تفاجئنا وتدهشنا فعلا بطبيعتها البسيطة الواضحة والسهلة المأل: فالأمر يتعلق في الحقيقة بالمس بأسس الاشتراكية العلمية نفسها ومخالفة بعض القواعد البسيطة التي قد تترتب عنها عواقب وخيمة وهزات وتحولات عميقة كما تثبت التجربة.

يستعد حزبنا العتيق : حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي لعقد مؤتمره الوطني الرابع، في ظل ظروف دولية تطبعها تطورات خطيرة وتحولات دينامية مضطربة وذلك على اثر سقوط الأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا، ومقابل ذلك تمكن النظام الرأسمالي العالمي من مكاسب لا يستهان بها، مكنته من توسيع هامش مناوراته بشكل ملحوظ. وما نحن نراه من جديد يجند "ترسانته" الاعلامية الهائلة لمحاولة تحطيم قنوات ومعنويات الشغيلة العالمية بالتاكيد، والافراط في التاكيد على لازمة واحدة ترددها كل أبواقه الرسمية وشبه الرسمية وتلك الذيلية التابعة، ألا وهي أن الاشتراكية قد توفيت وانتهى أمرها، ليس كنظام اقتصادي اجتماعي وحسب، ولكن أيضا كنظام فكري وحتى كطرح أو مجرد حلم.

وما لا شك فيه أن سقوط الأنظمة الاشتراكية في البلدان المذكورة قد شكل، فعلا، فرصة شينة بالنسبة للإمبريالية استثمرتها في محاولة للتفطية على أزمته الهيكلية الدائمة، وتناقضاتها الداخلية الصارخة والزائدة في النمو والتعمق، واعتدائها المسترسلة واستغلالها الفاحش للشعوب عبر العالم - وظيفتها الأساسية... - ومساندتها التاريخية المطلقة للدكتاتوريات والأنظمة الأوتوقراطية واللاديمقراطية عبر العالم...

ويجدد بنا، تخطيا وتجاوزا لأبواق الدعاية الرأسمالية العالمية، بنا، النظر بعين الموضوعية لتطور الوضع الدولي في ضوء قرن ونصف من نضال الشغيلة، مثمنين عاليا نتائجها الإيجابية وعلى رأسها :

- انهزام وانحدار واختفاء الاستعمار المباشر من كل بقاع العالم، عدا بعض الاستثناءات النادرة الغربية (عربيا الاراضي الفلسطينية المحتلة، ووطنيا مدينتي المفتصتين والجزر اللاحقة بهما...).

- سقوط النازية والديكتاتوريات الفاشية والعنصرية وانفصاح طبيعة الصهيونية العالمية وانهزامها فكريا ومعنويا...

- تمكن الشغيلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة على الخصوص من تحقيق مكاسب هامة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بصفة عامة؛

- تمكن عدد من الشعوب من تحطيم سلطة رأس المال عبر ثورات شعبية وطنية ديمقراطية والشروع في بناء المجتمع الاشتراكي - رغم غلات ثغرات هذا البناء التي سنعود إليها لاحقا - وبالتالي تشكيل وتعزيز التضامن الأممي بين قوى التحرر والتقدم والاشتراكية؛

- تقدم قضية حقوق الإنسان واشاعتها وتعميم المطالبة بها، مقرونة بقيم الديمقراطية الفعلية بدلا عن الاستغلال والاستلاب باسم الأخوة والمساواة...

كل هذا بفضل النضال الدؤوب والشجاع لكافة الشعوب عبر العالم؛

لكن النظرة الموضوعية والتقييم الشامل لنتائج هذا النضال، بما له وما عليه، سلبي وإيجابا، تجعلنا اليوم نقف أمام الخسارة - الفادحة حقا - التي ألحقت بمعسكر التحرر والاشتراكية، ليس للتباكي على الخسارة، أو الاجتهاد في التصورات والتخيلات حول "ما كان يجب أن يكون"... وليس كذلك للتسليم بانتصار الرأسمالية العالمية وايديولوجيتها الزرجعية كما يفعل اعداء الشعوب وخصومها، بل على العكس من ذلك تماما، فإن استنتاج الدروس الموضوعية مما حدث ويحدث في بلدان شرق أوروبا لم ولن يزدنا سوى ثباتا في قناعتنا بالاشتراكية العلمية وترسيخا لمفاهيمها الأساسية الجوهرية.

فماذا يمكننا أن ننتظر عندما تنتصب البيروقراطية محل الديمقراطية لعقود بكاملها، وتأخذ المركزية حصة الأسد على حساب الديمقراطية في غياب ظروف القمع أو الصوب المباشرة (التي قد تبرز إلى حين تغليب المركزية...) وعندما يتم تحويل الحزب الثوري الطائفي إلى نوع من جهاز مطلق تابع للدولة وتوكل إليه فوق ذلك وظائف قمعية مباشرة أو غير مباشرة، وعندما يتم التضييق على الحريات الفردية والمساهمة الحرة الواعية والفاعلة للفرد في تسيير شؤون المهنة والثقافة والحياة بصفة عامة، ويتم تشكيل فئة من المحظوظين والاحتكاريين عبر أجهزة الدولة الاشتراكية والحزب... وعندما يتم تغليب دور التوعية والتحسين المستمر لمستوى الوعي الأيديولوجي والسياسي للسواد الأعظم للشغيلة... ماذا ينتظر من كل هذا غير انضاج شروط الثورة المضادة والتراجع التاريخي؟... لأن التاريخ - خلافا لما أشاعته الأطروحات الدوغمانية التبسيطية - ليس ولن يكون عبارة عن مجرد خط مستقيم تتصل من خلاله الأحداث والأوضاع والحالات، وتتوالى من خلاله أنماط الإنتاج الواحد تلو الآخر مثلما تتوالى فصول السنة... بل إن تاريخ الإنسانية يسلك أيضا المناهج والطرق المتنوعة والمتقطعة ويعرف الظواهر التراجمية والقفزات الفجائية إلى الأمام وأحيانا إلى الوراء أيضا...

ولزمن من التوضيح نقول إن النظرة الجدلية هي التي تأخذ بعين الاعتبار الطابع المعقد والمركب لقوانين التطور الإنساني - المادية التاريخية - وللظروف الموضوعية والذاتية التي تصنع تلك القوانين، والتي قد تؤدي في مرحلة معينة إلى تراجع تاريخي مؤقت ضمن مسار العام الشامل لتاريخ الإنسانية الذي يبقى مسارا تقدميا تصنعه التناقضات والصراعات الطبقيّة وتدفع به خلاصات التناقضات في "نهاية" المطاف نحو ما هو أفضل وأرقم.

وإن إيماننا بالطابع التقدمي والشامل لتاريخ الإنسانية وبالنظرة الجدلية هو الذي يدفعنا إلى نبذ التبسيطية والدوغمانية والانتباه أكثر من أي وقت مضى إلى الظواهر التراجعية المركبة. فالقطاعية مثلا لا تولد هكذا بشكل طبيعي وحتمي النظام الرأسمالي، بل أنها قد تتمكن، ولرحلة تاريخية بتكملها، من بيع بعض الظواهر الموضوعية لهذا النظام، وتلقيح نفسها بها، ومن المن بطبيعتها الحقيقية كقطاعية، كما نشاهد في عدد من بلدان "عالمنا الثالث"... وقد يتمكن النظام الرأسمالي - مكرها تحت ضغط تناقضاته الداخلية - من سرقة واستيعاب بعض الجوانب من التسيير الاشتراكي، وامتصاص التطور تحت أشكال ومظاهر جديدة محاولا تبيع التناقضات الطبقيّة عبر التحالف مع الطبقات الوسطى على الخصوص، وأحداث سلسلة من التحولات الجزئية التي لا تغير من عمق طبيعته، وإيجاد عدد من الحلول الترقيعية التي تؤخر انفجار تناقضاته وتخفف من حركة تلك التناقضات... وقد يغطي مسلسل هذه التحولات الجزئية والتكيفات الظرفية في مجمله وحصيلته مرحلة تاريخية بكاملها، كما شوهد ذلك في بلدان الغرب الرأسمالي خلال العقود الأخيرة... والحقيقة أننا لا نأتي بجديد عندما نستعرض مختلف هذه الاعتبارات، أكثر من أننا نؤكد على القواعد البسيطة للمنهج الجدلي والتفسير المادي للتاريخ وأسس الاشتراكية العلمية بصفة عامة.

لا اشتراكية بدون ديمقراطية

ومن ضمن مجمل هذه الأسس، لن يفوتنا التأكيد بشكل خاص على المكانة المركزية الاستراتيجية الحاسمة التي تحتلها مسألة الديمقراطية ضمن أي تحول أو بناء اشتراكي، ليس كحصانة وزيدة دروس هزات وانهيارات المعسكر الاشتراكي وحسب، ولكن أيضا كمبدأ وأساس ثابت في خطنا الأيديولوجي، وكحجر الزاوية في أي بناء اشتراكي كما في أي تحول ثوري حقيقي. وهذا ما أدركه وثبته حزبنا منذ عقود خلت عندما اختار الديمقراطية كمبدأ وهدف وربط ربطا متينا بينها وبين الاشتراكية كمنهج وهدف أيضا، ضمن شعاره الاستراتيجي المركزي الثلاثي الأطراف: تحرير - ديمقراطية - اشتراكية. استنادا للتحليل الملموس لواقع تشكيلة المجتمع المغربي وطبيعة نمط الإنتاج الكولونيالي التبعية، وطبيعة الطبقة القطاعية - الرأسمالية السائدة. وقد رسخ حزبنا مضمون اختياره الاشتراكي من خلال التأكيد على الطابع الشامل لمفهوم التحرير الذي يشمل الأرض والإنسان: تحرير كافة التراب الوطني من الاحتلال الأجنبي، وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية من أجل ومن خلال تحرير الإنسان المغربي وضمان حقوقه ضمن نظام ديمقراطي، يضمن

المساواة الفعلية في الحقوق والعدالة الاجتماعية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

فنحن لا نقول بالتصنيف الدوغمائي التبسيطي لمراحل منفصلة يتم من خلالها التحرير أولا ثم يأتي عهد الديمقراطية ثم يخلفه عهد الاشتراكية في زمن غير منظور. بل نؤمن بالتداخل والترابط الجدلي بين أوجه مختلفة لسلسل ثوري واحد: فلا تحرير بدون ديمقراطية ولا اشتراكية بدون ديمقراطية، والعكس بالعكس...

وعندما نتحدث عن الديمقراطية فإننا نؤكد على ما وصلت إليه الديمقراطية البورجوازية والذي هو ثمرة نضال شعوب من أجل التحرر، لكن ندفع في نفس الوقت في أن ترقى إلى أشكال أكثر انفتاحا على أغلبية الشعب وليس على أقلية فحسب، كما لا نختلف في شيء مع شعارات الديمقراطية البورجوازية (عدالة - مساواة - أخوة) ولكن نعارض محتواها ومضمونها الاجتماعي الذي يكرس الاستغلال والفوارق الطبقيّة في كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية باسم الإخوة... ذلك أن الطموح الاشتراكي الأصل لا يعمد أن يكون الوقوف عند التناقضات الجوهرية للديمقراطية البورجوازية بغية حل هذه التناقضات وتجريد الديمقراطية من العلامات والشوائب التي تحملها... إذ من البديهي أن المساواة في الحقوق لا يمكنها أن تتحقق بين من يملك الوسائل الكبرى للإنتاج ومن لا يملك شيئا، كما أن العدالة لا تتحقق في ظل دولة مسخرة لخدمة مصالح طبقية معينة، كما أن الأخوة بين الأفراد والشعوب لا تأتي إلا كنتيجة طبيعية لاختفاء الاستغلال بكافة أشكاله ووسائله القمعية والاستبدادية...

إن الارتقاء بالديمقراطية إلى مستوى تطابق الشكل والشعار مع المضمون الاجتماعي المناسب الذي يضمن موضوعيا وذاتيا شروط العدالة الاجتماعية الفعلية، أن الديمقراطية بهذا الشكل والمضمون هي بكل بساطة الديمقراطية الاشتراكية. أساس المجتمع الاشتراكي الذي نطمح إليه ونريده في تقدم وتحسن وازدهار مستمر...

إن المهمة التاريخية للشغيلة حين استلامها السلطة هي بناء وتثبيت الديمقراطية في أرقى أشكالها - وهي الديمقراطية الاشتراكية إلى حد اجتثاث العقل الأنساني - مكان الديمقراطية في حدودها الدنيا (الديمقراطية البورجوازية) وليس القضاء على الديمقراطية بكافة أشكالها.

ولعل الدريعة أو التبرير للخروج عن هذا المبدأ الأساسي كان ولا يزال عند البعض، هو التشبث بشعار "ديكتاتورية البروليتاريا" إلا أن جوهر هذا الشعار الذي طرح في ظروف تاريخية معينة، لا يتعلق بشكل تطبيق الديمقراطية الاشتراكية الواسعة الشاملة، ولم يتعلق الأمر أبدا بالفائز! فالجدل كان ولا يزال محصورا في نقطة واحدة: هل يسمح للبورجوازية باستغلال الديمقراطية للقيام بثورتها المضادة؟ أم يتم العمل على ترسيخ الديمقراطية لصالح الأغلبية، وبالتالي معاقبة كل من يخرق قوانينها. وأجابت النظرية الثورية ومعها تجارب الشعوب أن الديمقراطية هي حقوق وواجبات وقوانين وأعراف، وبالتالي فمن واجب الدولة الاشتراكية - دولة القانون الفعلية - أن تعمل على تطبيق القانون ومعاقبة كل من يخرقه، والحيلولة بين مؤامرات الأقلية البورجوازية ضد أغلبية الشعب الكادح. وهذا هو المعنى الحقيقي لهذا التعبير "ديكتاتورية البروليتاريا" الذي يجدر بالاشتراكيين استبداله بمرافقه الذي يمتاز بالعمق ووضوح الدلالة، أي الديمقراطية الاشتراكية في أجمل صورها وتعابيرها وأشكالها... وإن كان المصطلح الكامل في أدبيات الاشتراكية هو: "الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا". لأن الأغلبية (البروليتاريا) هي التي تمارسها، في حين أن البورجوازية التي تشكل الأقلية هي التي تمارس ديكتاتورية فعلية تحت غطاء الديمقراطية. هذا زيادة على أن بناء صرح الديمقراطية الراقية، وتثبيت ركائزها وصيانتها والدفاع عنها في كافة المستويات، مهمة الشغيلة بأسرها كما تنص الاشتراكية العلمية، على ذلك، وليس مهمة جهاز معين فقط أو مجموعة من القادة الحزبيين لوحدهم مهما بلغ إخلاصهم وتقانيهم...

هكذا ويمتلك عادي بسيط نعوذ ونؤكد على أن الخروج عن مبادئ الديمقراطية و أي سر بجوهرها يترتب عنه حتما عواقب وخيمة تضرب البناء الاشتراكي من أساسه، وإن عودة سريعة لمبادئ النظرية الثورية تؤكد - إذا كانت هناك حاجة للتأكيد - أن لا اشتراكية بدون ديمقراطية.

الاشتراكية وحدها تحمل آمال الانسان في الحرية والعدالة الاجتماعية

بإلجاء إلى ما جرى ويجري في بلدان شرق أوروبا، فإن ممارسة البيروقراطية والابتعاد عن الأسس والقواعد الأولى للبناء الاشتراكي قد مهد الطريق للثورة المضادة وسمح للمخطط الامبريالي الرامي إلى اخضاع الأنظمة الاشتراكية وتلقيصها وضرب كيائها داخليا وخارجيا وصولا إلى اسقاطها، وهو المخطط الجاري يشقى الاشكال والالوان منذ ثورة أكتوبر 1917... وأن تطاير هذه العوامل مجملها والنتائج العملية الهدامة التي أفرزتها، قد ألحق أضرارا بليغة بقوة التحرر والاشتراكية قاطبة، وسمح للفكر الرأسمالي باحتلال مركز الصدارة محفوقا بظروف موضوعية وموازن قوى لصالحه عالميا - مؤقتا على الأقل - وما هي أبواق دعايته تشن حملة مستتيرة قصد المس بمكانة الاشتراكية لدى الشغيلة نفسها - وهي صاحبة المصلحة الأولى في بناء المجتمع الاشتراكي - وضرب مصداقيتها لدى الشعوب بصفة عامة...

ومن الواضح بالنسبة لنا أن الأمر يتعلق فقط بسقوط شكل معين وطريقة معينة في بناء الاشتراكية، في مرحلة تاريخية من تطورها - بعد أن حققت الاشتراكية في عقودها الأولى معجزات في التقدم والبناء الاقتصادي والاجتماعي، رغم النواقص والمعاهات التي رافقتها - ونعني بذلك تحديدا الشكل المركزي البيروقراطي، وأن الأمر لا يتعلق اطلاقا بسقوط الاشتراكية وانحمارها و"هزيمتها الحتمية النهائية" كما يدعي الاعلام الغربي مقابل فوز النظام الرأسمالي الليبرالي عالميا وانتصاره كنظام "طبيعي" وحيد... فماذا تغير يا ترى في جوهر هذا النظام بالشكل الذي يسمح له بادعاء من هذا القبيل؟ إذ أن:

- طبيعته وجوهره لازال قائمين على الاستغلال، عالميا ومحليا، والبحث عن الربح من أجل الربح على حساب المصلحة الاجتماعية ومصلحة الانسان، وهو لا يزال متمادا في الاعتداء على الشعوب بالوسائل الأكثر عنفا وشراسة واجراما زيادة على وسائل الاستغلال الفكري والمعنوي التي يمارسها ليس في حق الفرد وحسب، بل وفي حق الشعوب والأمم بأسرها، - وتناقضاته الداخلية الهيكلية - وعلى رأسها التناقض الصارخ بين الطبيعة الاجتماعية للنتاج والملكية الخاصة لوسائله الأساسية - لازالت متمادية في التعميق والتوسع، ولازالت تفرز حالات وظواهر من التفسخ والتشرد والبؤس والشقاء تعيشها ملايين الجماهير في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما... - والقيم الاخلاقية الجهورية التي يبنّي عليها مجتمعه لم تتخطى قط اللهث المفرط وراء المصالح المادية الصرفة وتركيز واشاعة الانانية والنصب والاحتيال والرشوة والنفاق والتعلق وغيرها من القيم الفاسدة وما يترتب عنها من انحلال خلقي وتفسخ وضياح...

إن مجرد اطلالة على التناقضات التاريخية التي يعيشها النظام الرأسمالي منذ نشأته سواء في مراكزه الأساسية أو في أطرافه التابعة، سواء في سيره الداخلي وعلاقته بالفرد والجماعة أو في وضعه الدولي وهيئته التعسفية على الشعوب... أن مجرد اطلالة على مجمل هذه التناقضات والمعاهات الهيكلية المزمّنة توضح لنا هشاشة البنيان الرأسمالي - رغم مظاهر القوة والعتو - وتجعلنا لا نتردد في التنبؤ له، إن أجلا أو عاجلا - بانفجارات داخلية وهزات وانهمزات - في مراكزه المتقدمة وعلى رأسها الامبريالية الامريكية كما في أطرافه التابعة - قد تفوق ما جرى في شرق أوروبا على مستوى الحدة والطابع الفجائي...

وكما أشرنا في البداية، فإن التراجع المؤقت الذي يعرفه الفكر الاشتراكي عالميا، وانحياز النمط الاشتراكي المركزي البيروقراطي، وقس النظام الرأسمالي في معركة ظرفية ضمن ظروف وشروط موضوعية معينة، ان كل هذا لا يغير جوهر المعادلة التاريخية القائمة بين قيم الاستغلال والاضطهاد والعنف والاستغلال والانحطاط الخلقي التي تمثلها الرأسمالية، وقيم العدالة الاجتماعية، والحرية والمساواة الفعلية وروح المسؤولية والانضباط الذاتي والتسيير الجماعي وغيرها من القيم والأخلاق العالية التي تشكل أساس الاشتراكية الحققة. وضمن هذه المعادلة، فإن الفوز حتما وتاريخيا للقيم الأكثر تقدما وعلا، القيم التي تلبي فعلا الطموحات العميقة للانسانية جمعاء...

وأشرنا أيضا الى أننا ننظر بمنظار الجدلية والموضوعية لما يجري حاليا من تطورات وتحولات في الساحة الدولية، ونسجله ضمن مسار الصراع العام الذي تخوضه الانسانية منذ أزيد من قرن ونصف ضد النظام الرأسمالي تحديدا... وأن مكتسبات هذا الصراع وتراكماته الايجابية قد أدخل الانسانية زمن حقوق الانسان والديمقراطية، هذا الزمن الذي سنشاهد فيه بأم أعيننا نهاية استغلال الشعوب بمختلف أشكاله القديمة والاستعمارية الجديدة وسقوط الأنظمة الديكتاتورية والعنصرية والوتوقراطية، وترسيخ الديمقراطية الحققة وحقوق الانسان الكونية بشكل لا رجعة فيه، وهذا هو الذي سيمهد حتما لعهد جديد، وزمن آخر، زمن تطوير الديمقراطية الى أعلى وأرقى مستوى وترسيخ مضمونها الاقتصادي - الاجتماعي الأكثر عمقا وتقدما، بالشكل الذي يضمن حفظ وتوسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واطلاق الحريات الفردية والجماعية، ويجعل من الانسان قيمة عليا في المجتمع ويفتح الباب واسعا أمام طاقاته الخلاقة وأمام الابداع الانساني - أساس كل تقدم بشري - ويجعل من "الازدهار الحُر للفرد حُرطا لازدهار الحُر للجماعة" (البيان الشيوعي 1848 ...) ويسمح باقامة بؤلة الحق والقانون الفعلية التي تسهر على امساك التوازن بين الواجبات والحقوق الديمقراطية، وتضمن التوزيع العادل والمنصف لنتائج الدورة الانتاجية البشرية وتضفي عليها طابعها الاجتماعي الطبيعي الذي يحق للشغيلة والمنتجين تملك انتاجها وتحقيق المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية بكامل صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والابداعية، والتي تحقق وحدها القضاء على جميع ميكانيزمات استغلال الانسان للانسان، ضمن سيورة تيريجية تاريخية، سيورة بناء المجتمع الاشتراكي بكل مقوماته الحقيقية التي من شأنها أن تلبي فعلا طموحات الانسانية في الحرية والعدالة والاخوة والسلام والتقدم والازدهار... ومن ثم نعود ونؤكد على أن الاشتراكية العلمية - الى حدود اجتهد الفكر الانساني المعاصر - تبقى هي البديل التاريخي الصحيح للنظام الرأسمالي الاستغلالي الفاسد، البديل المنفتح على المستقبل والحامل لطموحات وآمال الانسانية، وستظل قناعة حزبنا راسخة بهذه الايديولوجيا الحية العلمية الخلاقة، قناعة راسخة لن تتزعزع...

عبد الغني جوستة